توصية بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 2,5 سنت لكل سهم

مجموعة البنك الأهلي المتحد تحقق زيادة قياسية بأرباحها الفصلية في الربع الرابع من 2022 لتبلغ 203,9 ملايين دولار

- محمد فؤاد الغانم: استطعنا تحقيق نتائج مالية ممتازة.. رغم الظروف الاقتصادية الصعبة بالعالم
- نجحنا خلال العام الماضي في الاستحواذ على قسم خدمات الأفراد التابع لـ «سيتي بنك ـ البحرين»
- نمو الدخل التشغيلي 11,5٪.. يؤكد متانة وقوة نموذج أعمال البنك وسلامة نهجه بإدارة المخاطر
- أصدرنا صكوك مرابحة مستدامة بـ 1,1 مليار دولار.. الأولى من نوعها بالقطاع المالي عالمياً

أعلنت مجموعة البنك الأهلي المتحد عن نتائجها المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022، حيث حقق البنك أرباحا صافية عائدة لمساهمي المجموعة، بعد استثناء حصص الأقلية، بلغت 546,1 مليون دولار، وذلك بانخفاض نسبته 10,1٪ عن أرباح 2021، والتي بلغت 607,2 ملايين دولار.

وأرجع البنك في بيان صحافي، ذلك إلى الزيادة في المخصصات الاحترازية الاستثنائية وغير المتكررة التي تم خصمها من أرباح البنك الأهلي المتحد السابقة لإتمام عملية الاستحواذ وغير القابلة للتجميع المحاسبي أو التوزيع إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حسب قواعد المحاسبة الدولية الحاكمة لذلك. وأشار إلى أن هذه المخصصات بلغت 160,2 مليون دولار خلال الربع الثالث من 2022، وبلغ كل من العائد الأساسي والمخفض للسهم لعام 2022 مبلغ 4,5 سنتات، مقابل 5,1 سنتات في 2021، كما بلغ مجموع الدخل الشامل العائد لمساهمي المجموعة خلال 2022 مبلغ 261,2 مليون دولار (2021: 641,3 مليون دولار، بانخفاض 59,3٪).

المؤشرات المالية

وبلغ صافي دخل الفوائد 909,1 ملايين دولار خلال 2022 (2021: 871,8 مليون دولار، بزيادة قدرها 4,3٪)، وذلك بفضل الزيادة في حجم الأصول المدرة للفوائد، كما بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 1,23 مليار دولار خلال 2022 (2021: 1,11 مليار دولار، بزيادة 11,5٪).

وقال البنك إن إجمالي حقوق المساهمين انخفض بنسبة 2,1٪ على أساس مقارن ليبلغ 4,4 مليارات دولار، نتيجة لتوزيعات الأرباح السنوية وتأثير التغير في أسعار الصرف، كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 4,5 مليار دولار). وبلغت الموجودات الإجمالية للمجموعة 41,6 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 41,9 مليار دولار، بانخفاض طفيف بلغ 0,8٪)، وسجل العائد على متوسط حقوق المساهمين معدل 12,3٪ لعام 2022 (2021: 14,7٪). بينما بلغ العائد على متوسط الأصول 1,4٪ لعام 2022، بالمقارنة بـ1,6٪ لعام 2021، مع الأخذ في الاعتبار أنه دون احتساب المخصصات الاحترازية غير المتكررة والتي تم توجيهها بالكامل إلى المخصصات العامة (المرحلتين الأولى والثانية) وغير الموجهة لأي حسابات متعثرة، بلغت 160,2 مليون دولار في الربع الثالث من 2022. يرتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15,4٪ والعائد على متوسط الأصول إلى 1,7٪، بزيادة كبيرة عن معدلاتها في العام 2021.

وقد حافظت المجموعة على أفضل مؤشرات جودة الأصول خلال العام 2022، حيث بلغت نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة (المرحلة الثالثة) 1,9٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية (31 ديسمبر 2021: 2,4٪)، والتي تعتبر من أقل معدلات القروض غير المنتظمة التي حققها البنك خلال 23 عاما من تاريخه.

كما حافظت المجموعة على نسبة تغطية عالية من مخصصات المرحلة الثالثة المحددة المرصودة تجاه هذه الأصول، بلغت 84,5٪ (31 ديسمبر 2021: 83,1٪)، وهي نسبة تغطية متحوطة ومحتسبة على أساس المخصصات النقدية التي تم تجنيبها تجاه أي مخاطر محتملة لهذه الأصول وبمعزل عن الضمانات العينية الكبيرة من الرهونات العقارية والأوراق المالية المرهونة كبدائل إضافية لاستيفاء سداد تلك الديون، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 491,2 مليون دولار (31 ديسمبر 2021: 364,5 مليون دولار).

وارتفعت مخصصات المرحلتين الأولى والثانية للخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض المنتظمة إلى 1,0٪ و13,5٪ تباعا كما في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ0,9٪ و11,4٪ كما في 31 ديسمبر 2021، وهي معدلات تفوق بكثير المعدلات السائدة في القطاع المصرفي الإقليمي، وقد تمت تغطية هذه الزيادات من المخصصات الاحترازية الإضافية التي تم رصدها في الربع الثالث من عام 2022.

كفاءة تشغيلية

من ناحية أخرى، فقد استمر البنك في تسجيل معدلات عالية للكفاءة التشغيلية، مسجلا نسبة تكاليف إلى إجمالي الدخل بلغت 29,7٪ خلال العام 2022 (2021: 29,5٪)، ويرجع الفضل في ذلك إلى التركيز المستمر والفاعل على تحسين الكفاءة التشغيلية للبنك عبر أتمتة ورقمنة خدماته وعملياته ضمن استراتيجية المجموعة للتحول الشامل، بالإضافة إلى بداية حصاد المنافع والوفورات النابعة من عمليات تحليل المعلومات للاستفادة من البيانات المجموعة في تخفيض المخاطر والمصاريف التشغيلية وفي زيادة الايرادات عن طريق تحسين الفرص التسويقية.

محمد فؤاد الغانم

وعلى ضوء ذلك، فقد رفع مجلس الإدارة توصيته للجمعية العامة للبنك بالموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 2,5 سنت لكل سهم.

وعلى صعيد نتائج الربع الرابع من العام الماضي، فقد سجلت مجموعة البنك الأهلي المتحد أرباحا صافية قياسية عائدة لمساهميها بلغت 203,9 ملايين دولار خلال الربع الأخير من عام 2022، بارتفاع بلغ 30,2٪ مقارنة بنفس الربع من العام 2021، والذي بلغ 156,6 مليون دولار.

وتعد الأرباح الصافية المحققة خلال الربع الرابع من عام 2022 هي أعلى أرباح ربعية معدلة تحققها المجموعة منذ تأسيسها في عام 2000. وتأتي هذه النتائج القوية مدعومة بشكل أساسي بزيادة في الدخل التشغيلي وانخفاض في المخصصات المرصودة ترجع إلى مبادرة البنك في اتباع نهج محافظ ونظرة مستقبلية تحوطية خلال الربع السابق في تدعيم مخصصاته. وارتفع العائد الأساسي والمخفض للسهم إلى 1,6 سنت خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بـ 1,2 سنت في الربع الرابع من عام 2021. كما بلغ مجموع الدخل الشامل العائد لمساهمي المجموعة خلال الربع الرابع من عام 2022 مبلغ 113,5 مليون دولار (الربع الرابع/2021: 147,5 مليون دولار، بانخفاض 23,0٪).

وقد كان الأداء التشغيلي الأساسي قويا خلال هذا الربع، حيث بلغ صافي دخل الفوائد 242,5 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2022 (الربع الرابع/2021: 227,6 مليون دولار، بزيادة 6,6٪)، مما دعم إجمالي الدخل التشغيلي بشكل ملموس ليصل إلى 341,4 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2022 (الربع الرابع/2021: 282,7 مليون دولار، بزيادة 20,7٪). تجدر الإشارة هنا إلى أنه سيبدأ دمج النتائج المالية للبنك الأهلي المتحد للربع الرابع من 2022 والتي تلي تاريخ الاستحواذ الفعلي من قبل بيت التمويل الكويتي «بيتك» على البنك، مع نتائج بيت التمويل الكويتي المجمعة للعام 2022 حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة.

نتائج ممتازة

وتعليقا على هذه النتائج، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد محمد فؤاد الغانم: «رغم الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن استمرار الصراع الروسي الأوكراني، والضغوط التضخمية الدولية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والتقلبات المستمرة في الأسواق المالية، فقد حقق البنك الأهلي المتحد نتائج ممتازة خلال العام 2022، حيث ارتفع إجمالي دخله التشغيلي بنسبة 11,5٪، مما يبين متانة وقوة نموذج أعمال البنك في كافة الأسواق التي تغطيها المجموعة، وسلامة نهجها في إدارة المخاطر. وإذا تم تحييد تأثير المخصصات الاستثنائية الإضافية غير المتكررة التي تم رصدها في الربع الثالث من عام 2022 بقيمة 160,2 مليون دولار كجزء من خطة إدارة الربحية المستقبلية والممولة بالكامل من أرباح غير قابلة للتجميع أو التوزيع حسب معايير المحاسبة الدولية، فقد حققت المجموعة نتائج مالية نفتخر بها خلال العام 2022، حيث بلغ صافي الربح بعد الضريبة 706,3 ملايين دولار، بزيادة بلغت 16,3٪ مقارنة بالعام السابق، ليحقق البنك بذلك ثاني أعلى صافي ربح بعد الضريبة في تاريخه».

قوة إضافية

وأضاف الغانم: «خلال العام 2022، نجح البنك الأهلي المتحد في الاستحواذ على قسم خدمات الأفراد التابع لسيتي بنك في البحرين. وقد شملت هذه الصفقة شراء الأصول والخصوم الخاصة بخدمات التجزئة وبطاقات الائتمان والإقراض للأفراد التابعة لسيتي بنك في البحرين، وقد منح هذا الاستحواذ للبنك الأهلي المتحد قوة إضافية في قطاعات التجزئة الأكثر ربحية وقطاع الخدمات المصرفية المتميزة، ومكنته من تعزيز حصته السوقية بشكل كبير في قطاع بطاقات الائتمان في البحرين. وخلال نفس العام، كما نجح البنك الأهلي المتحد في إصدار صكوك مرابحة مستدامة بقيمة 1,1 مليار دولار، في صفقة هي الأولى من نوعها في القطاع المالي عالميا. وقد نالت هذه الصفقة إقبالا كبيرا من المستثمرين في المنطقة والعالم، وعززت من موقع المجموعة كلاعب بارز ومتميز في القطاع المالي».

إتمام استحواذ «بيتك».. علامة فارقة بمسيرة تطور «الأهلي المتحد»

قال محمد فؤاد الغانم إنه في شهر نوفمبر 2022، تم استكمال صفقة الاستحواذ من قبل بيت التمويل الكويتي (بيتك) على أسهم البنك، وهي تشكل محطة مهمة وعلامة فارقة في مسيرة تطور البنك الأهلي المتحد، حيث انها شاهد على قوة مركزه وأدائه المالي والقيمة الكبيرة التي أضافها لمساهميه على مدى 23 عاما. وأضاف أنه بموجب هذه الصفقة، تم تقييم البنك الأهلي المتحد عند 10,7 مليارات دولار، وهو ما يحقق معدل عائد داخلي بلغ نحو 17,0٪ سنويا لمساهمي البنك الأهلي المتحد على مدى 23 عاما.

كما مثلت هذه الصفقة فرصة تخارج مجزية بمعدل مضاعف لربحية السهم بلغ 16,6 مرة ومعدل سعر للسهم إلى قيمته الدفترية بلغ 2,5 مرة. كما انها ستوفر الإطار لإنشاء كيان مصرفي رائد في مجال الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على مستوى المنطقة، ونقطة انطلاق لتحقيق المزيد من تطلعات كل المساهمين.

مجموعة مصرفية شاملة

البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب) هو مجموعة مصرفية إقليمية شاملة تقدم مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات وخدمات إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة. وقد نجح البنك الذي تأسس في البحرين في مايو 2000 في إرساء شبكة إقليمية تخدم قاعدة متنامية من العملاء على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبريطانيا، وذلك من خلال بنوك تابعة له في كل من البحرين ـ حيث يقع مقره الرئيسي ـ والكويت ومصر والعراق والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى بنوك شقيقة في عمان وليبيا، إلى جانب فرع لعملياته في مركز دبي المالي العالمي بالإمارات العربية المتحدة. البنك الأهلي المتحد هو كيان مملوك بالكامل لبيت التمويل الكويتي (بيتك) منذ 2 أكتوبر 2022.

جوائز عالمية مرموقة

حصد البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب) عددا من أرفع الجوائز التقديرية العالمية والإقليمية اعترافا بأدائه المتميز على مدى 23 سنة منذ تأسيسه، ومن بينها: جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط» ثماني مرات من قبل مجلات عالمية رائدة من بينها مجلة «ذي بانكر» ومجلة «يوروماني» ومجلة «غلوبال فاينانس».

توجهات المستثمرين الكويتيين والأجانب شرائية بالأسهم الكويتية في يناير الماضي استعداداً لموسم التوزيعات

45 مليون دينار صافي مشتريات المحافظ الكويتية بالبورصة خلال شهر

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت قفزة لافتة على مستوى السيولة بنهاية تعاملات الشهر الأول من العام الجديد بنسبة 37٪ بمحصلة 1,05 مليار دينار، ارتفاعا من 765 مليون دينار في ديسمبر من العام الماضي، وجاءت هذه القفزة على وقع ارتفاع كبير في أحجام التداول من قبل المتعاملين بالسوق بنسبة 59٪.

ويأتي إقبال المتعاملين بسوق الأسهم الكويتي بمختلف شرائحهم سواء أفراد، أو مؤسسات وشركات، أو صناديق استثمارية، أو محافظ عملاء، وبتنوع جنسياتهم محليين أو خليجيين، إضافة إلى الأجانب، في ظل مقومات إيجابية تحظى بها بورصة الكويت في هذه الآونة، في مقدمتها بدء الإفصاح عن النتائج الختامية للسنة المالية الماضية مع توصيات بتوزيعات نقدية.

كما أن البورصة الكويتية تشهد استقرارا جراء استمرار أسعار النفط الكويتي فوق مستوى 80 دولارا للبرميل، وهو من العوامل الإيجابية التي تحافظ لسوق الأسهم على مواصلة النشاط الصعودي.

وفي هذا السياق، أظهرت البيانات الرسمية لحجم التداول في السوق الرسمي طبقا للجنسية وفئة التداول خلال السنة الماضية، ثقة المستثمرين الكبيرة في الفرص الاستثمارية التي تتوافر بسوق المال الكويتي، وهو ما يتبين من خلال مواصلة الأجانب لعمليات الشراء استكمالا للعام الماضي، كما بدا من خلال بيانات يناير الماضي ان شهية المستثمرين الكويتيين كانت مفتوحة للشراء خاصة على مستوى الأفراد ومحافظ العملاء.

وقد بلغ صافي تعاملات الكويتيين ذات النهج الشرائي 676,9 ألف دينار، وتركزت حول الأفراد بصافي شراء بلغ 23,6 مليون دينار، فيما بلغ صافي شراء محافظ العملاء 44,8 مليون دينار، وكان التوجه بيعيا للمؤسسات والشركات الكويتية بصافي بلغ 38,4 مليون دينار، كما كان بيعيا لصناديق الاستثمار بصافي بلغ 29,4 مليون دينار.

وجاء هذا التغيير في توجهات المستثمرين الكويتيين في يناير مخالفا لتوجهاتهم في ديسمبر من العام الماضي التي طغى عليها البيع، وهو توجه منطقي في ظل ما هو مذكور أعلاه من استعداد لموسم التوزيعات وهو ما يتطلب تغييرا في المراكز الاستثمارية.

أما على مستوى المستثمرين الأجانب، فاستمر التوجه الشرائي وهو ما ظهر من خلال صافي مشتريات بلغ 18,1 مليون دينار، إذ تركزت عمليات الشراء على الأفراد بصافي بلغ 497,6 ألف دينار، وأيضا من خلال المؤسسات والشركات بصافي بلغ 17,6 مليون دينار، علما أن هذه المؤسسات حققت صافي شراء هو الأعلى بين جميع فئات المتداولين العام الماضي بـ 808,7 ملايين دينار، فيما كان التوجه بيعيا لتعاملات الصناديق الاستثمارية الأجنبية بصافي 12,7 ألف دينار.

وعلى مستوى تعاملات الخليجيين بالبورصة الكويتية خلال الشهر الماضي، بلغ صافي قيمة استثماراتهم التي طغى عليها البيع 18,7 مليون دينار، وكان لافتا بيع المؤسسات والشركات بنحو 16,2 مليون دينار، كما بلغ صافي تعاملات الأفراد البيعية 2,6 مليون دينار، أما تعاملات صناديق الاستثمار الخليجية فكانت شرائية بصافي بلغ 78,7 ألف دينار، كما بلغ صافي قيمة تعاملات محافظ العملاء ذات الطابع الشرائي أيضا 15 ألف دينار.

18,1 مليون دينار صافي مشتريات الأجانب.. وصافي تعاملات المؤسسات 17,6 مليوناً

111 مليون دينار مكاسب أسبوعية

تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع، من خلال عمليات شرائية على أسهم السوق الأول مستمرة للأسبوع الثالث على التوالي، فيما كان التوجه بيعيا لأسهم السوق الرئيسي.

وبلغت المكاسب السوقية بنهاية التعاملات الأسبوعية 111 مليون دينار ليصل إجمالي القيمة إلى 46,95 مليار دينار بنسبة ارتفاع بلغت 0,2٪، وذلك مقابل إجمالي قيمة سوقية الأسبوع الماضي 46,84 مليار دينار.

وانخفضت السيولة بنسبة 28٪ بمحصلة 195 مليون دينار بمتوسط يومي 39 مليونا، مقابل 273 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 55 مليون دينار، وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,6٪ ليصل إلى 8160 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1٪ بخسارة 58 نقطة ليصل إلى 5620 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام 0,2٪ بمكاسب 19 نقطة ليصل إلى 7330 نقطة.

17,8 ألف حساب نشط بالبورصة بنهاية يناير

ارتفعت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية بنهاية تعاملات الشهر الماضي بنسبة 0,6٪، إذ بلغ عدد هذه الحسابات 17,809 ألف حساب مقارنة بـ 17,702 ألف حساب في ديسمبر من العام الماضي. وجاء هذا الارتفاع في الحسابات النشطة ببورصة الكويت متوافقا مع التوجه الشرائي لأغلب المتعاملين بالسوق في ظل عمليات بناء المراكز الاستثمارية الجديدة للاستفادة من التوزيعات النقدية والمنحة التي بدأ الكشف عنها تباعا في هذه المرحلة.

وبنهاية الشهر الماضي بلغت نسبة الحسابات النشطة 4,26٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة بنهاية يناير الماضي والتي تقدر بـ 417,276 حساب، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 95,74٪ من إجمالي حسابات التداول.